المحال لابد فيه من اختصاص المعنى به فاذا لم يقم به فنسبة
المعنى الى سائر المحال التى لم يقم بها نسبة واحدة فادعاء
قيامه ببعض دون بعض ترجيح من غير مرجح وهو محال
فان قالوا وجه الاختصاص به كونه فاعلا له فنقول يلزم
ان تكون سائر المعانى موجبة لحكمها له اذ كان فاعلا لها فات
معقولية صدورها عنه معقول واحد ثم نقول نسبة
كل فعل الى فاعله ليس الا صدوره عنه وحدوثه به ولا معنى
لعود حكمه اليه اذا لم يقم به فاذا خلق الله تعالى فى جوهر
حركة فلا يعود حكم الحركة اليه حتى يكون متحركا فينسب
اليه من جهة حدوثه وهو اعم وصف لا من جهة اخص
وصفه وكونه متحركا اخص ثم اخص من كونه متحركا كونه مصوتا
فلا يكون بخلق الصوت مصوتا ثم تقطيع الصوت بصير حروفا
ثم تركب بالحروف فتصير كلاما فيعود عندهم حكم ذلك
اليه فكيف عاد حكم الاخص الى الفاعل ولم يعد اليه حكم الاعم
ثم نقول انتم معاشر المعتزلة تقولون ان الصفات النفسية
لا يصح ثبوتها الا بالفاعل لانها ثابتة فى العدم والصفات
التابعة للحدوث واجبة عند الحدوث فلا تستفاد من الفاعل
ومتعلق الفعل حدوثه فقط فما هو زائد على حدوثه ليس
فعله فكيف ينسب اليه الكلام باعتبار انه فعله وكونه
كلاما ليس من فعله هذا كله ان اراد وا انه يوجب حكما وان
زعموا انه فعل ولا يجب للفاعل من فعله حكم وحال فاصل
الامر الخلاف فى التسمية وهم سموا فاعل الكلام متكلما
اصطلاحا منهم ولم يكن خلاف فى المعنى اصلا وقد احتج
عليهم صاحب الكتاب بان بين ثبوت كونه متكلما مع
الذهول عن كون المتكلم من فعل الكلام بل مع اعتقاد
نفى ح - - - كونه انه فاعل له كما نعتقد نحن والدم النجارية من المعتزلة

حيث

حيث سلموا ان افعال العباد مخلوقة للبارى تعالى بطلات
هذا الحد نظرا الى ان كلاما معقولا له وليس بمتكلم له به ح
ولا شك ان كون الشخص متكلما يعلم ضرورة وكونه فاعلا
لكلامه يعلم بالدليل والمعقول الواحد لا يكون بعلم
ضرورة ودليلا فدل على التغاير فى المفهوم والمعقول واذا
قام الدليل على ان جميع ما فى الوجود مضاف الى الله تعالى
ايجادا واختراعا بطل الكلام الذى ذكروه ثم نقول
لو خلق الله تعالى اصواتا ضرورية فى شخص مبرسم فنقول
فمت وقعدت وكفرت وفسقت فلا يخلو اما ان يكون
المتكلم من قام به الكلام فينتقض القول بان المتكلم
من فعل الكلام واما ان يكون المتكلم بذلك فاعل الكلام
وفيه اثبات الخلق فى كلامه والهذيان وذلك باطل
ثم نقول اذا كان البارى تعالى متكلما من حيث فعل الكلام
وكلامه المفعول محال ان يقوم بذاته ولابد له من محل فاذا
قالوا محله جماد قلنا قيام مثل هذا المعنى بناء يوجب
كون محله متكلما لنفسه ام لا فان قالوا يوجب بمحله كونه
متكلما لنفسه فكيف يختلف المعنيان فى صفة نفس
وان كان يوجب لا لنفسه فيستدعى قيام معنى به وهو
محال والفاعل لا يحقق المعنى المفعول صفة وايجابا فلا
بد ان يعود حكم الكلام الى الجماد فيكونوا مامورين للجماد
ممتثلين له وذلك عود الى عبادة الاصنام واعلم ان
صاحب الكتاب قدم فى صدر هذا الباب عن المعتزلة
ان لا يعود الى الفاعل من فعله حكم واذا كان هذا اصلهم
فلا تتوجه هذه الاعتراضات كلها منه وانما تتوجه
اذا قالوا يعود الحكم الى الفاعل وغايته ان سموه متكلما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)